

Distr.: General
22 April 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

المعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5-7 و 11-15 تموز/يوليه 2022

إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس

كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة

التنمية المستدامة لعام 2030

ورقات مناقشة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مقدمة من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى*

مذكرة من الأمانة العامة

هذه الوثيقة هي تجميع للموجزات التنفيذية لورقات الموقف المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022، وهو "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والتي قدّمتها مختلف المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة التي تولت بنفسها إقامة وتعهّد آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفقاً لقرار الجمعية العامة 290/67. وقد نُشرت التقارير الكاملة على الموقع الشبكي للمنتدى (<https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>).

* هذه الوثيقة هي تجميع لموجزات الورقات المواضيعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى من جانب المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - المرأة

- 1 - بحلول نهاية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تأمل المجموعة الرئيسية للمرأة أن تتذكر يوما هذه الفترة باعتبارها المرحلة التي أعاد فيها العالم البناء بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال التخلي عن النقشف والمنافسة والنظم الاستخراجية والاستغلالية والأبوية، والاستعاضة عنها بالأخلاقيات النسوية التي تدعو إلى التحرر من الاستعمار وتقوم على الرعاية والوفرة.
- 2 - وتتمثل رؤية المجموعة الرئيسية للمرأة في أن يستطيع الجميع، بحلول عام 2030، الاحتفاء بالتنوع الكامل للحياة البشرية والكوكب وحمايته واحترامه، مع التركيز بشكل خاص على الوفاء بحقوق الإنسان للنساء والفتيات والأشخاص المتنوعين جنسانيا.
- 3 - وتتوخى المجموعة الرئيسية للمرأة عالما يحمي المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة ويدافع عنهم ويمولهم، في مشهد ينم عن ازدهار الحركات النسوية. كما تتوخى توافر حيز قوي يتيح للمجتمع المدني الانخراط واتخاذ القرارات والمشاركة والمطالبة بإحقاق العدالة والمساءلة في إطار عمليات مفتوحة وديمقراطية.
- 4 - وتتمثل رؤية المجموعة الرئيسية للمرأة في عالم يعترف للمرأة بالاستقلالية الجسدية وبالتحرر من العنف وبالصحة الجنسية والإنجابية كحقوق من حقوق الإنسان ويضمنها لها، عالم يكون فيه جسد المرأة ملكا لها.
- 5 - وتتمثل رؤية المجموعة الرئيسية للمرأة في عالم تتفوق فيه الفتيات في نظم تعليمية وتدريبية تتسم بالجودة وتشمل الجميع وتتاح بتكلفة ميسورة، حيث يتلقين تعليمًا شاملا يغطي مواضيع الجنس ومناهضة الاستعمار والعدل المناخي وحقوق الإنسان، وتتاح فيه فرص التعلم مدى الحياة.
- 6 - وتسعى المجموعة الرئيسية للمرأة إلى إيجاد نموذج اقتصادي عالمي جديد يركز على حقوق الإنسان والرعاية وإعادة التوزيع عوضا عن الاقتصاد على النمو الجامح، نموذج اقتصادي يشمل نظاما للحماية الاجتماعية ممولة تمويلًا كاملا وشاملة للجميع ولديها القدرة على إحداث تحولات في المواقف الجنسانية، ويشمل أجور الكفاف والعمل اللائق للجميع، والخدمات الجيدة في مجالات الرعاية والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة، بوصفها خدمات عامة، وحيث تُحترم حقوق النساء العاملات في الحصول على عمل وتُحترم حقوقهن في مكان العمل، سواء كان ذلك في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي.
- 7 - وتتمثل رؤية المجموعة الرئيسية للمرأة في عالم يرفض الحلول الزائفة لأزمة المناخ، عالم يسود فيه العدل المناخي، وتمول فيه الحلول المناخية العادلة من المنظور الجنساني التي تضعها القواعد الشعبية لتدارك الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتدفع فيه التعويضات المناخية للمجتمعات الأكثر تضررا. وتأمل المجموعة أيضا في رؤية عالم تتمتع فيه النساء والفتيات والأشخاص المتنوعون جنسانيا والشعوب الأصلية بالسيادة على أراضيهم ومياههم وأجسادهم ومنظوماتهم الغذائية.
- 8 - وتتمثل رؤية المجموعة الرئيسية للمرأة في عالم تتمتع فيه جميع البلدان بالحيز المالي اللازم لكفالة توفير الخدمات العامة عوضا عن خدمة الديون المفرطة. وتأمل المجموعة أيضا في رؤية عالم نجح في القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، وفي سنّ نظم ضريبية تدرجية وأنظمة للشركات، وإنشاء

اتفاقات تجارية تركز على إعمال حقوق الإنسان عوضاً عن استغلال الموارد ومصادرتها وإعطاء الأولوية للربح الذي يؤول إلى فئة قليلة.

9 - وتتمثل رؤية المجموعة الرئيسية للمرأة في عالم ينعم بالسلام، عالم حُوّلت فيه الموارد التي كانت في ما مضى تغذي النزعة العسكرية إلى دعم إعمال حقوق الإنسان والتمتع بها.

10 - وتتوخى المجموعة الرئيسية للمرأة تحقيق تعددية أطرافٍ تتمحور حول التضامن والتعاون العالميين، ترحب بالشعب في أروقة السلطة وصنع القرار، وبخاصة أكثر الفئات تهميشاً.

11 - وتواصل المجموعة الرئيسية للمرأة المشاركة في هذا المجال لأن لديها رؤية شديدة الوضوح بشأن إمكانية إيجاد هذا العالم العادل وتثق في ما تتطوي عليه شراكاتها مع القطاع العام وجهود البناء عبر مختلف الحركات من إمكانات لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة. وكما قالت أروندهاتي روي: "إن إيجاد عالم آخر ليس ممكناً فحسب، بل هو في طريقه إلى الوجود".

ثانياً - المنظمات غير الحكومية

12 - بحلول عام 2022، أصبح العالم يعيش في حالة من الازدواجية. فهناك بلدان تم فيها تطعيم الكثيرين ولم يعد كوفيد-19 يتسبب في تعطيل الحياة اليومية؛ وهناك بلدان أخرى تفتقر إلى إمكانية الحصول على اللقاحات، ولا تزال الجائحة تشكل مصدر قلق مهيم بالنسبة لها؛ وهناك بلدان تتمتع بالسلام والازدهار؛ وأخرى تعاني من استمرار العنف وعدم الاستقرار. ويتيح لنا المنتدى السياسي الرفيع المستوى معالجة أوجه عدم المساواة والظلم، بما يؤدي إلى تعزيز التعاون المستوحى مما يعود علينا جميعاً بالفائدة. وتدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى التزام عالمي باتخاذ إجراءات ذات مغزى، مدعومة بالتعاون مع المجتمع المدني، والإبلاغ القائم على الأدلة، والإرادة السياسية الثابتة.

13 - وللأسف، فإن الفئات المحددة في ورقة موقف المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية لعام 2021، وهي النساء والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية وذوو الإعاقات، لا تزال الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. ولعل من أهم الشواغل استغلال النساء والفتيات، والحيوانات والبيئة، والإجراءات الرجعية بشأن حقوق الإنسان، والنزاعات، والأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي.

14 - واستلزمت مكافحة جائحة كوفيد-19 إنشاء مساحات على الإنترنت للمجتمع المدني، ينبغي تعهدها وتوسيعها، لأنها تزيد من إمكانية الوصول إلى دوائر عمليات صنع القرار والمشاركة فيها. ومع ذلك، فإن المساحات الافتراضية ليست بديلاً عن المشاركة الشخصية الهادفة والحوار المباشر. وأصبحت الفجوات الرقمية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وكذلك المجتمعات الريفية والنائية، أكثر وضوحاً خلال الجائحة.

15 - وتحت المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الدول على اعتماد مدخلات واسعة النطاق في الاستعراضات الوطنية الطوعية كمصدر للممارسات الجيدة وفرص التعاون. وتحتل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجامعات والحكومات المحلية موقعا يؤهلها لتيسير التدخلات القابلة للتطوير بالاستناد إلى مشاركة المواطنين وتعليقاتهم.

16 - وتدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الدول إلى اتخاذ الخطوات التالية لمعالجة الظروف التي تؤثر سلباً على التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

- (أ) عدم الإنصاف في إتاحة اللقاحات: الحاجة إلى وضع استراتيجية عالمية للقاحات تشمل نظاما لإدارة الملكية الفكرية والتصنيع والتوزيع، وكفالة توافر اللقاحات بشكل منصف على الصعيد العالمي؛
- (ب) النزاعات وعدم الاستقرار الجيوسياسي: الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية؛ وكفالة الإرادة السياسية والالتزام العالمي بتأمين تعليم عالي الجودة لجميع الأعمار، سواء كان رسميا أو غير رسمي؛
- (ج) التمييز والعنف على أساس نوع الجنس: الدعوة إلى اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير خاصة وتدابير خاصة بهدف القضاء على التمييز والعنف الجنسانيين، بما في ذلك الاعتراف بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء بكل تنوعهن؛
- (د) تسريع التأثيرات ذات الصلة بالمناخ: يجب إعطاء أولوية عالية لبناء القدرة على الصمود والتكيف، مع التزام سياسي ومالي ذي مغزى بالأهداف الواردة في اتفاق باريس، ولا سيما في المجتمعات الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات النائية، بما في ذلك من خلال اعتماد الحلول المستمدة من الطبيعة التي تعالج أهدافا متعددة؛
- (هـ) عدم المساواة في فرص الحصول على التكنولوجيات الخضراء: كفالة الإنصاف العالمي في الحصول على التكنولوجيات التي تؤثر على الصحة والتعليم والعمالة وفقدان التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن السياسات الحمائية تحد حتما من قدرة من هم في أمس الحاجة إلى تلك التكنولوجيات على الوصول إليها. وينبغي كذلك سد الفجوة العالمية بين الشمال والجنوب، ومعالجة الفصل التاريخي والاستعماري والممنهج بين الدول المانحة والدول المتلقية.
- 17 - ويجب أن تستخدم التنمية المستدامة عمليات شاملة للجميع ومنهجية للتغلب على أوجه عدم المساواة النظامية والفقر المستمر ودعم الحق المعترف به حديثا في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الدول الأعضاء إلى جعل عام 2022 نقطة انطلاق لتحقيق تقدم حقيقي وذي مغزى، وكفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

ثالثا - السلطات المحلية

- 18 - في خضم الأزمات الحالية المترابطة، أضحت أهمية الدور الذي تضطلع به الحكومات المحلية والإقليمية، بوصفها جهات توفر الخدمات والحماية لمجتمعاتها، أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وينبغي تعزيز الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، من خلال وضع السياسات المستدامة المحلية والإقليمية، لكفالة عالم يسع الجميع.
- 19 - ويعد دور الحكومات المحلية والإقليمية في التعليم، بوصفها مراكز للتعليم والابتكار، دورا بالغ الأهمية لتهيئة بيئات داعمة يسهل الوصول إليها وتتسم بالأمان وتعزز المساواة والفرص.
- 20 - ويعد تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة القيادات النسوية المحلية في صنع القرار أمرا أساسيا للعملية الديمقراطية ولتمكين الحوكمة من خلال التعاطف والاستجابة لاحتياجات المجتمعات وتطلعاتها المختلفة. ومن شأن إشراك الفئات الضعيفة في الحكم، ولا سيما كبار السن والمهاجرين وذوي الإعاقة، أن يسهم في إيجاد فرص عمل مناسبة للجميع.

- 21 - ويعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على عمليات التوطين التي تأخذ في الاعتبار المدن والبلدات والمناطق والأقاليم الكبيرة والمتوسطة، والتي تعد ضرورية لوضع نماذج بديلة للإنتاج والاستهلاك وتحقيق عالم أخضر قادر على الصمود وشامل للجميع.
- 22 - ويجب تعزيز العمل المناخي من خلال إدخال تغييرات في علاقة الإنسان مع النظم الإيكولوجية: أي من خلال تغيير النماذج الاقتصادية القائمة على مبادئ الاقتصاد الدائري والتحول نحو نظم الرعاية، من خلال اعتماد الثقافة كمحرك للتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- 23 - وتعد دبلوماسية المدن والأقاليم هي الدبلوماسية التحويلية التي تسخرها الحكومات المحلية والإقليمية في أوقات الأزمات. ويعد التعاون اللامركزي جزءاً لا يتجزأ من تعزيز القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحويل الأنظمة.
- 24 - ولا تزال القضايا التي تصدت لها الخطة الحضرية الجديدة ضرورية اليوم تماماً كما كانت في عام 2016، وينبغي أن تكون في صميم الجهود العالمية. فالإسكان والرعاية الصحية والخدمات العامة تدخل في نطاق عمل الحكومات المحلية والإقليمية، ولها أهمية حاسمة في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة كأداة مُسرّعة لخطط التنمية العالمية الأخرى.
- 25 - وتؤكد الحكومات المحلية والإقليمية مجدداً التزامها بتعزيز عملية إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية والاستعراضات الطوعية دون الوطنية بدعم كامل من الحكومات المحلية والإقليمية ورابطاتها، بما يؤدي إلى تعزيز تولي زمام الأمور، وزيادة مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في آليات التنسيق الوطنية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 26 - وقبل استعراض الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)، تود المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية أن تسلط الضوء على الدور الحاسم للحكومة المتعددة المستويات والتعاون بين الجهات المعنية المتعددة في تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، والحاجة إلى تعزيز قدرات الحكومات المحلية والإقليمية في بناء نماذج الإدارة المستدامة.
- 27 - ولتأمين التمويل الكافي ومصادر الإيرادات لتحسين التخطيط والاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب إعادة النظر في البنية المالية لتمكين الحكومات المحلية والإقليمية.
- 28 - وتدعو المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية إلى وضع نظام متجدد ومتعدد الأطراف، أكثر استيعاباً للجميع ويقوم على تعزيز تولي زمام الأمور والمشاركة في الابتكار والشراكات الاستراتيجية في القطاعات ذات الأولوية، وعلى جهود تحقيق السلام التي تشارك فيها الحكومات المحلية والإقليمية مشاركة كاملة. وتدعو المجموعة إلى بناء مجتمع دولي قوي ومنظومة حديثة للأمم المتحدة، تعكس الأوضاع الحالية وتشرك الحكومات المحلية والإقليمية ورابطاتها في جميع مراحل عمليات صنع القرار لتحقيق الخطط العالمية وزيادة الشفافية والمساءلة.

رابعاً - العمال والنقابات العمالية

النقابات العمالية والدعوة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد

- 29 - بلغت التكلفة البشرية لجائحة كوفيد-19 مستويات مذهلة. فقد خسر العالم ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2020؛ وفُقدت 130 مليون وظيفة إضافية أو أصبحت مهددة في عام 2021، وتشير التوقعات إلى أن أرقام البطالة العالمية ستصل إلى 207 ملايين عاطل عن العمل في عام 2022. وتتزايد انتهاكات حقوق العمال في جميع أنحاء العالم، في حين لا يزال أكثر من نصف العالم يفتقر إلى أي شكل من أشكال تغطية الحماية الاجتماعية، ويكافح حوالي بليونين عامل غير رسمي يوميا من أجل البقاء.
- 30 - وفي هذا السياق، تدعو النقابات العمالية إلى إبرام عقد اجتماعي جديد⁽¹⁾ على الصعيد العالمي، يكون متجذرا في خطة تحويلية - جنسانية، وقائما على ما يلي:

- (أ) فرص العمل: الاستثمار في فرص العمل اللائقة والمراعية للمناخ، مع تحقيق الانتقال العادل؛
- (ب) الحقوق: الوعد الوارد في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل بشأن كفالة الحقوق والحماية لجميع العاملين، بغض النظر عن ترتيبات العمل، وبما يشمل الصحة والسلامة المهنيين؛
- (ج) الأجور: إقرار الحد الأدنى للأجور المعيشية والمساواة في الأجور، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات قانونية أو عقد مفاوضات جماعية؛
- (د) توفير الحماية الاجتماعية للجميع، مع إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية لأفقر البلدان؛
- (هـ) المساواة في الدخل والجنس والعرق، بما في ذلك إيجاد بيئة عمل عالمية خالية من العنف والتحرش القائمين على نوع الجنس؛
- (و) الشمول: وضع نموذج إنمائي قائم على الحقوق، يتحقق من خلال أهداف التنمية المستدامة والإصلاح المتعدد الأطراف.

- 31 - وترد أدناه المطالب الرئيسية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة قيد النظر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022:

- (أ) الهدف 4:
- 1' الاعتراف بحق الجميع في التعلم مدى الحياة من أجل عدم ترك أي شخص خلف الركب في سياق عمليات التحول الرقمية والمناخية؛
- 2' الاستثمار في نظم التعليم العام والتعلم مدى الحياة ذات الجودة العالية والقادرة على الصمود، بما في ذلك التعليم العالي الجودة بشأن تغير المناخ، وكفالة تدريب المعلمين وتأهيلهم ودعمهم؛

(1) انظر: <https://www.ituc-csi.org/new-social-contract-five-demands>.

(ب) الهدف 5:

- 1' الاستثمار في اقتصاد الرعاية، الذي ينطوي على إمكانات كبيرة لخلق فرص عمل مراعية للمناخ، ويساعد النساء على استعادة مكانتهن في صفوف القوة العاملة؛
- 2' إنهاء الفجوة في الأجور بين الجنسين؛
- 3' القضاء على التمييز والعنف والتحرش القائمين على نوع الجنس في عالم العمل؛
- (ج) الهدفان 14 و 15:

الاستثمار في فرص العمل اللائقة والمراعية للمناخ، التي تؤدي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي والقائمة على تدابير انتقالية عادلة تراعي المنظور الجنساني؛

(د) الهدف 17:

بناء تعددية أطراف متجددة تكون قائمة على الحوار الاجتماعي لمعالجة التوزيع غير المتكافئ للسلطة والثروة على المستوى الدولي.

الدور المركزي للهدف 8 في مبادرة البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل

32 - إن الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي له دور رئيسي في تحقيق التعافي الذي يركز على الإنسان. وفي الواقع، يوفر الهدف 8، من خلال غاياته المتعلقة بفرص العمل وحقوق العمال والعمل اللائق والحماية الاجتماعية والنمو الشامل للجميع والحفاظ على البيئة، قوة دافعة لتحقيق أهداف أخرى، بما في ذلك الأهداف قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022. فعلى سبيل المثال، يرتبط الأداء الجيد فيما يتعلق بالهدف 8 ارتباطاً إيجابياً بارتفاع حصة الإناث من العمالة في المناصب الإدارية (المؤشر 5-5-2 من الأهداف) وارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (المؤشر 1-1-4 من الأهداف).

33 - ولهذا السبب، تدعو النقابات العمالية إلى تسخير الهدف 8 في تحقيق التعافي والقدرة على الصمود، ولهذا السبب أيضاً فإنها تدعم عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مسرع الأمم المتحدة العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل⁽²⁾. وترسم أهداف التنمية المستدامة مساراً مطلوباً، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بلوغ العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق.

خامساً - مجموعة أصحاب المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية

توفير التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة للجميع: التصدي للآزمات بصورة مستدامة

34 - لقد تسببت النزاعات المسلحة وتغير المناخ والجائحة المستمرة في عرقلة العملية التعليمية بشكل خطير في جميع أنحاء العالم، حيث تأثر تعليم الأطفال تأثراً بالغاً يتعذر تداركه، الأمر الذي دفع بالملايين من مختلف فئات المتعلمين خارج منظومات التعليم الرسمي وغير الرسمي. وكانت العواقب الفردية

(2) الأمم المتحدة، "Secretary-General calls for accelerated action on jobs and social protection to avoid an uneven global recovery and prevent future crises"، نشرة صحفية، 28 أيلول/سبتمبر 2021.

والاجتماعية والاقتصادية مأساوية، وبعضها لم تتضح فداحته بعد. ويشير تقرير جديد نشره البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أن هذا الجيل من الطلاب والطالبات معرض الآن لخطر فقدان 17 تريليون دولار من الأرباح التي كان يمكنهم تحقيقها على مدى حياتهم بالقيمة الحالية، أو حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي اليوم، وذلك نتيجة لإجراءات إغلاق المدارس المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

35 - وكشفت الجائحة أيضا عن مواطن ضعف عميقة الجذور ومشاكل هيكلية أدت إلى تفاقم عواقب الجائحة، وهو ما يؤثر بشكل خاص على الفئات الضعيفة ويحرمها من حقها في التعليم. وتنتمي النساء والفتيات إلى أكثر الفئات تضررا، إذ كان لخسائرن في مجال التعليم آثار سلبية على مجالات الحياة والعمل الأخرى، ولكن الفئات المتضررة تشمل أيضا كبار السن والأشخاص الذين يعيشون في الفقر. وتعد الزيادة في مستويات الخصخصة وتراجع تمويل التعليم من الجوانب التي لا تزال تؤدي إلى عرقلة الأعمال الكاملة للحق في التعليم لدى هذه الفئات، إضافة إلى زحف الدين العام وغياب العدالة الضريبية في العديد من البلدان.

36 - وبالتالي، فإن إعادة فتح المدارس لا تكفي لتحقيق التعافي المستدام ولتطوير قدرة الفرد والمجتمع على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية. وهناك حاجة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد للتعليم التحويلي يمكنه جبر المظالم وفي نفس الوقت تحويل المستقبل على نحو ما هو مبين في تقرير اليونسكو المعنون *إعادة تصور مستقبلنا معا: إبرام عقد اجتماعي جديد للتعليم*. ويجب أن يركز هذا العقد على فهم التعليم كحق من حقوق الإنسان، وباعتباره منفعة عامة ومشتركة، بحيث تظل الحكومات هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن توفير التعليم، إما عن طريق تأمينه لأكثر الفئات تهميشا، أو عن طريق تنسيق وتنظيم مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى في التعليم. والتعافي المستدام يتطلب التركيز على كل من المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، وكذلك على فرص التعلم مدى الحياة في كل مرحلة من المراحل العمرية. ومن الضروري وضع سياسات شاملة، ومعالجة المشاكل الملحة، وإعداد استراتيجيات طويلة الأجل، وزيادة الاستثمارات في التعليم والتعلم مدى الحياة.

37 - وعلاوة على ذلك، لا يتطلب التعافي المستدام التعليم والتعلم القائمين على التكيف فحسب، على نحو يساعد الناس على مواكبة التغيرات في البيئة، بل يتطلب أيضا تعليما وتعلما تحويليين يشملان التفكير النقدي وتطوير قيم من قبيل الاستقلالية والتحرر والحرية والديمقراطية وإمساك المتعلمين بزمام أمورهم. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن التعليم المهني لا يزال مهما جدا، فإن الأمية لا تزال واحدة من أكبر المشاكل التي تواجهها البشرية، ولذلك يجب أن تستند المناهج الدراسية في هذا العالم المتغير إلى محو الأمية وأن تشمل المواطنة العالمية الفعالة، والتثقيف في مجال السلام، والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

38 - وتدافع مجموعة أصحاب المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية بقوة عن اتخاذ إجراءات تكون مبنية على فرص ونتائج التعلم العالية الجودة والشاملة للجميع والمنصفة، في جميع مراحل الحياة. ويشمل ذلك تعلم الكبار بجميع أشكاله المتعددة والمبتكرة، في العمل والحياة، وفي القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء. لذلك، ينبغي تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة في جميع نواحيه، مع الأخذ في الاعتبار أن تعليم الكبار هو أطول مرحلة في عملية التعلم مدى الحياة، وذلك لأسباب منها التغيرات الديمغرافية، إلى جانب الحاجة الملحة المتصلة بأزمات المناخ، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية في مجال التعليم.

39 - وخلال الجائحة، ساعدت التكنولوجيا على سد فجوة التعلم والحد من "فقر التعلم" الجديد، حيث أدخلت تغييرات كبيرة في طرق تنظيم التعليم والتعلم، وتطلبت مهارات رقمية جديدة. وفي حين أن التكنولوجيا يمكن أن تكون محفزاً لإحراز تقدم في مجال التعليم، فإنها يمكن أن تخلق أيضاً حواجز جديدة أمام إمكانية الحصول عليه، وتجعل التعلم الاجتماعي أو الجماعي أكثر صعوبة، وتوسع الفجوات الاجتماعية القائمة، وتخلق فجوات جديدة. ولذلك، فإن إدراج إمكانية الوصول إلى العالم الرقمي بوصفه "حقاً جديداً من حقوق الإنسان" ينطوي على خطر إهمال العديد من فئات المتعلمين، إلى جانب مجالات التعلم التي تتطلب منهجيات أخرى. والمشاكل التي يعاني منها العالم ليست مشاكل تكنولوجية بقدر ما هي تربوية، وبالتالي فإن التحديات التي يجب على قطاع التعليم مواجهتها هي تحديات لا يمكن حلها بالأدوات الرقمية ومنصات التعلم الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. ويجب عدم الاستعاضة عن الحق في التعليم بالحق في الاتصال الإلكتروني.

سادساً - المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية

40 - تدّين المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعة بأشدّ العبارات الممكنة الغزو غير القانوني لأوكرانيا. فهذه الحرب تتسبب في خسائر كارثية في الأرواح وصدمات نفسية شديدة، وأدت إلى نزوح الملايين من السكان. وبالإضافة إلى العواقب المأساوية التي يتعرض لها الأوكرانيون، أدى النزاع وفرض الجزاءات إلى تعطيل التجارة العالمية، وتسبب في اختلال سبل الحصول على الطاقة وتأمينها، ولا يزالان يؤثران على السلع الأساسية وسلاسل الإمداد وفرص العمل. وتقف المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعة إلى جانب شعب أوكرانيا وتتأشد من أجل تحقيق السلام في أقرب وقت ممكن. وتذكر المجموعة بأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والأمن يدعم بشكل أساسي كل أشكال التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة.

41 - وتُعترف المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعة بالاستجابة الموحدة القوية من قبل مجتمع الأمم المتحدة وتحثي بها، بدءاً من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وانتهاءً بالإجراءات الإنسانية المتخذة على نطاق المنظمة، وهي تستمد الإلهام من الكيفية التي بادرت بها الشركات من جميع القطاعات والأحجام إلى مساعدة الأشخاص المتضررين الذين فروا من الحرب وإلى دعم أولئك الذين مكثوا في البلد.

42 - وموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 هو: "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030". بيد أن واقع النزاع الدائر في أوكرانيا وتداعياته، في ظل استمرار أزمة الجائحة، يطرح الآن تعقيدات إضافية في تحديد أولويات العمل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، في الوقت الذي حاد فيه التقدم نحو تحقيق أهداف عامي 2030 و 2050 عن مساره الصحيح بالفعل.

43 - وتُضفي هذه التطورات المأساوية الأخيرة والمستمرة طابعاً ملحاً بشكل خاص على المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022. ومع ذلك، ولئن كانت هذه الأزمات المتعددة تبدو اليوم على قدر مخيف من الخطورة، لا تزال المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعة مصممة على النهوض بأهداف التنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي إلى تجديد عزمه على المضي قدماً في تحقيق هذه الأهداف من خلال ما يلي:

(أ) إيلاء اهتمام خاص للمجالات التي شهدت انتكاسات في الجهود الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب، وهي انتكاسات تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا وآثارها على العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛

(ب) الالتزام المتقاني بالتعددية الشاملة للجميع التي تشرك قطاع الأعمال وكل شريك مجتمعي للعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات ومع بعضهم البعض.

44 - وترحب المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية بالتقرير الأخير للأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، باعتباره مسرعاً للإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تتخذها الحكومات وجميع الشركاء المجتمعيين، وكذلك باعتباره يتيح رؤية للابتكار في الأنشطة وإدماج الأعمال التجارية والجهات المعنية الأخرى في العملية المبينة في التقرير. وترى المجموعة في "خطتنا المشتركة" إضافة قيمة إلى الالتزام العالمي بالتعددية العملية الشاملة للجميع التي تعتبر ضرورية جداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

45 - وفيما يتعلق بالهدف 4، بشأن التعليم، فإن مجتمع الأعمال يحتاج إلى قوة عاملة تتمتع بالمواهب والمهارات اللازمة كشرط أساسي لخلق المزيد من فرص العمل اللائقة. ولذلك، يظل قطاع الأعمال ملتزماً بالتفاعل مع الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وبناء الشراكات معهما فيما يتعلق ببرامج تنمية المهارات وتعزيزها وإعادة صقلها. وتعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أساسية في هذا المجال بحيث تحتاج النظم والبرامج التعليمية إلى إسهامات من جميع الشركاء، أي: أصحاب العمل، والمؤسسات التعليمية، والحكومة، والعاملين. وقد انخرط العديد من الشركات واتحادات أرباب العمل في هذا المسعى وأقامت العديد من الشراكات لكفالة تدريب العاملين الشباب والأكبر سناً على وظائف المستقبل.

46 - وفيما يتعلق بالهدف 5، بشأن المساواة بين الجنسين، تؤدي كفالة المساواة بين الجنسين وتنوع القوة العاملة في قطاع الأعمال التجارية إلى آثار إيجابية على كامل المؤسسة بما في ذلك المحصلة النهائية. ولتحقيق ذلك بنجاح، يجب بذل جهود متضافرة من أصحاب الأعمال التجارية والقادة لكسر الحواجز التاريخية والثقافية، بما في ذلك التحيزات اللاواعية. وتتبنى الأعمال التجارية سياسات وإجراءات جديدة تكفل قوة عاملة متنوعة وشاملة للجميع. ولا تزال الأعمال التجارية منخرطة في مختلف كيانات الأمم المتحدة من خلال المشاركة في المشاريع والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين والقوة العاملة المتنوعة والشاملة للجميع.

47 - وفيما يتعلق بالهدفين 14 و 15، بشأن التنوع البيولوجي في الأراضي والمياه، يؤدي القطاع الخاص دوراً حاسماً في النهوض بخطة التنوع البيولوجي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتخذ الشركات بالفعل إجراءات لإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في استراتيجياتها وعملياتها وابتكاراتها واستثماراتها، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب عمله للاستفادة من طاقة مجتمع الأعمال وقدراته وخبراته وتسخيرها على النحو الأمثل وتوسيع نطاق أعماله كمحرك للتغيير الإيجابي. وينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 تشجيع الأعمال التجارية للبناء على تجاربها وخبراتها وتحفيز المزيد من الأعمال التجارية على تضمين قيم التنوع البيولوجي في عمليات صنع القرار والمنتجات الخاصة بها.

48 - وفيما يتعلق بالهدف 17، المتعلق بالشراكات، وكما ذكر في منتدى الشراكات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام، فإن الأعمال التجارية تشجع على تعزيز ورفع مستوى الأطر التمكينية

والهيكل المؤسسية اللازمة للنهوض بالشراكات التي تضم جهات متعددة من أصحاب المصلحة وتشمل قطاع الأعمال. وسيكون من الأهمية بمكان المشاركة في إقامة شراكات فعالة والسعي إلى تحقيق نتائج إيجابية قابلة للقياس من خلال تلك الشراكات، من أجل النهوض بتعاف مستدام لا يترك أحدا خلف الركب. وترحب المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية بالنتائج التي توصل إليها تقرير "خطتنا المشتركة" والتي تقيد بأن التعافي بشكل مستدام يتطلب التزاما أقوى من أي وقت مضى بإشراك أصحاب المصلحة المتعددين وإقامة شراكات معهم في المداولات الحكومية الدولية الشاملة.

49 - وتعد الواجهة بين العلوم والسياسات والأعمال من جهة والمجتمع من جهة أخرى أمرا حيويا للتعاون في مجال البحث والتطوير، وفي تتبع التقدم المحرز والتأثير، وتطوير الابتكار ونشره. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون القطاع الخاص شريكا ذا مغزى في إعادة البناء بشكل أفضل، فهو لا يساهم في التمويل فحسب، بل وأيضا في الإبداع والخبرة والتكنولوجيا والأفكار الجديدة ووجهات النظر المتنوعة للأعمال التجارية وأرباب العمل، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذين يضطلعون بدور بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي على المستوى المحلي. وتتطلع المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية إلى المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة لهذا العام، الذي ستعقد خلاله نشاطين جانبيين لتسليط الضوء على الدور الأساسي لابتكارات القطاع الخاص في النهوض بأهداف التنمية المستدامة والفرص المقترحة في تقرير "خطتنا المشتركة".

50 - وتبحث المجموعة الرئيسية للأعمال التجارية والصناعية الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إشراك ممثلي مجموعات الأعمال التجارية واتحادات أرباب العمل إشراكا جوهريا في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. ومن شأن القيام بذلك أن يكفل وضع برامج تعكس الواقع في الميدان على نحو أكثر فعالية وتستفيد من المنظورات والمساهمات القيمة للقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في معالجة القضايا الأكثر إلحاحا.

51 - وتوصي المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية بأن يعطي المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022 الأولوية ويقدم الدعم للمجالات التالية:

- (أ) الشراكات الشاملة لعدة قطاعات والتعاون مع قطاع الأعمال التجارية، بما في ذلك على الصعيد الوطني (من خلال المنسقين المقيمين والتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية)، وعلى الصعيد الإقليمي، ليس فقط فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل، ولكن أيضا على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) العودة إلى الاجتماعات الحضرية، كلما سمحت ظروف الصحة العامة بذلك، والبحث عن طرق لعقد اجتماعات تعزز حقا المشاركة الموضوعية لقطاع الأعمال التجارية والجهات المعنية الأخرى، وتعترف بالدور المتميز لقطاع الأعمال التجارية؛
- (ج) توفير آليات جديدة وملموسة للتعاون، والهيكل الأساسية المؤسسية، والفرص المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات والأعمال التجارية وسائر الجهات المعنية لتوحيد صفوفها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

52 - وتتطلع المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية، في هذه الأوقات الحرجة، إلى التعاون مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الأخرى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022. وفي حين لا تزال هناك تحديات كبيرة ماثلة أمامنا، وفي ظل حالة عدم اليقين

الحقيقية، ينبغي لنا جميعاً أن نحافظ على التركيز على النهوض بالحلول من خلال التعددية الشاملة للجميع، بما في ذلك خلال مؤتمر الأطراف المعني بالمناخ والتنوع البيولوجي لهذا العام، والمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بإحداث تحول في مجال التعليم، وفي العام المقبل خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي أعيدت جدولته موعده.

53 - ويتطلب تعزيز التعاون الدولي والجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من الضغوط المفروضة حالياً على النظام المتعدد الأطراف، إرادة سياسية ثابتة وابتكاراً مؤسسياً قوياً، بالاستناد إلى التوصيات الواردة في تقرير "خطتنا المشتركة". والمجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية على استعداد للقيام بدورها في هذا الصدد.

سابعا - الأشخاص ذوو الإعاقة

54 - تقدم مجموعة الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة فيما يلي توصيات بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع الاعتراف بأهمية التفاعل مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في تدابير التصدي لهذه الجائحة وجهود التعافي منها. وطوال الطريق المؤدية إلى عام 2030، ينبغي مواصلة التقدم المحرز فيما يتعلق بتيسير الوصول لذوي الإعاقة وإدماجهم.

التعليم الشامل للجميع

55 - لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة محرومين من حقهم في التعليم نتيجة للحوازر المعقدة والمترابطة. وتوصي مجموعة الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بوضع سياسات ونظم قانونية وطنية في بعض الأماكن، وتعزيز هذه النظم في أماكن أخرى بما يكفل حصول جميع المتعلمين على تعليم جيد وشامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للمتعلمين ذوي الإعاقة. وينبغي التمسك بمبادئ التصميم العام للتعليم في جميع النظم التعليمية عن طريق تكييف أساليب التدريس وبيئات التعلم حسبما يناسب تنوع المتعلمين ذوي الإعاقة من خلال الاستعانة بالتكنولوجيات والأجهزة المساعدة التي تكون متاحة وشاملة لجميع المتعلمين.

المساواة بين الجنسين

56 - يؤدي عدم إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومحدودية حصولهن على الفرص المتكافئة إلى تهميشهن. كما أنهن يُتركبن خلف الركب ويُستبعدن بسبب عدم كفاية الخدمات ونظم الدعم. وينبغي للحكومات أن تعزز التوعية بالمساواة بين الجنسين والإعاقة وأن تدرب العاملين الصحيين وغيرهم من مقدمي الخدمات تدريباً كافياً لتقديم خدمات غير تمييزية تراعي المنظور الجنساني، مع احترام الاستقلال الذاتي.

الحياة البرية

57 - يعد الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أكثر الفئات تأثراً بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، وذلك بسبب التهميش والتمييز والحوازر القائمة مسبقاً فيما يتعلق بالحصول على المعلومات الطارئة

وخدمات الإغاثة والنقل والمأوى، وغير ذلك كثير. وينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تكفل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، كجزء من جهود التنمية المستدامة الأطول أجلا.

الشراكات

58 - ينبغي للحكومات أن تدعم الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقا لنموذج حقوق الإنسان، لزيادة مشاركة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. ويجب أن يكون هناك تولؤم بين أهداف التعاون الدولي واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب على الإحصائيين أن يشرعوا في جمع البيانات وأن يرشدوا صانعي السياسات، الذين يتعين عليهم، بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتماشيا مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سن أنظمة وقوانين جديدة قائمة على الأدلة لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم على قدم المساواة مع غيرهم في المجتمع.

ثامنا - مجموعات المتطوعين

59 - اعترفت الجمعية العامة في قرارها 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية أن العمل التطوعي يمكن أن يشكل وسيلة فعالة تشمل عدة قطاعات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي كل عام، يخصص أكثر من بليون شخص وقتا للتطوع، وشهد العام الماضي استمرار تنفيذ الوثيقة المعنونة "نداء للعمل: العمل التطوعي في عقد العمل" والاحتفال من خلال قرار الجمعية العامة 131/76، بالذكرى السنوية الخمسين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للمتطوعين.

60 - وعلاوة على ذلك، أكدت جائحة كوفيد-19 أن المتطوعين، باعتبارهم عوامل للتغيير، يُسهمون بأعمال ملموسة تقوي الأمل والقدرة على الصمود، وتحسن الحياة، وتعزز قدرة المجتمعات المحلية على تولي زمام تنميتها الخاصة. وخلال العامين الماضيين، ابتكر المتطوعون طرقا لإشراك الأفراد عبر الإنترنت لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية والاضطلاع بمسؤوليات قيادية على الخطوط الأمامية في الجهود الوطنية المبذولة من أجل التصدي للجائحة والتعافي منها، وأداء أدوار بالغة الأهمية في التصدي لعواقب كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية.

61 - ويجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها، التي تعهدت بها بموجب خطة العمل بشأن العمل التطوعي في سبيل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (انظر A/76/137) والإعلان الوزاري المنبثق عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 (E/HLS/2021/1)، بضمان مشاركة المتطوعين وانخراطهم بصورة مجدية في الشراكات وبتشجيع تعزيز البيئة المؤاتية للعمل التطوعي والمتطوعين لتعزيز استدامة النتائج الإنمائية، على نحو ما أعربت عنه الجمعية العامة في القرار 233/75.

التوصيات

الاستراتيجيات الوطنية

- 62 - يقوم المتطوعون بمد الجسور من خلال التوسط في العلاقات بين المجتمعات المحلية وسلطات الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية. وتطلب مجموعات المتطوعين إلى الدول الأعضاء ما يلي:
- (أ) إدماج العمل التطوعي في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لتهيئة بيئة أكثر دعماً للعمل التطوعي؛
- (ب) الانخراط كشركاء ومناصرين للسياسات التي تدعم بيئة مؤاتية للعمل التطوعي؛
- (ج) استكشاف الشراكات والتعاون على الصعيدين الوطني والعالمي للاستفادة من الجهود الرامية إلى دعم العمل التطوعي وتعزيزه؛
- (د) بناء تحالفات وشبكات للتعليم والعمل المشترك على تهيئة وتيسير بيئة مؤاتية للعمل التطوعي.

التنوع الشامل للجميع

- 63 - يوفر العمل التطوعي مسارات متنوعة للمشاركة المدنية، ولكن لا تزال هناك ثغرات في ممارسات المتطوعين وتطلعاتهم عبر البلدان والمناطق. وتطلب مجموعات المتطوعين إلى الدول الأعضاء ما يلي:
- (أ) الاستفادة من التجارب المتاحة في تشجيع العمل التطوعي لدى الشباب وتوسيع نطاق هذه الفرص لتشمل جميع الفئات السكانية، خاصة من خلال فرص التطوع بالوسائل الافتراضية والمختلطة؛
- (ب) الاعتراف بالمنظومات التطوعية المجتمعية وبالمتطوعين غير الرسميين والعمل معهم ودعمهم، وإشراكهم بوصفهم شركاء على قدم المساواة مع غيرهم في مجال التطوع؛
- (ج) التصدي للحوجز التي تواجه الفئات المهمشة في مجال التطوع، والحرص على تقدير جميع المتطوعين ودعمهم كشركاء في إحداث التغيير الاجتماعي؛
- (د) معالجة أوجه التفاوت وعدم المساواة الجنسانية في العمل التطوعي، حيث يقع عبء الرعاية غير المتناسب على عاتق النساء في جميع أنحاء العالم.

قياس النجاح

- 64 - العمل التطوعي يمكن الناس على اختلاف مشاربهم من تحديد ملامح التنمية في مجتمعاتهم وتولي المسؤولية عنها. وتطلب مجموعات المتطوعين إلى الدول الأعضاء ما يلي:
- (أ) الاستثمار في البيانات المتعلقة بالمتطوعين وفي إجراء البحوث ووضع القياسات فيما يتعلق بنطاق العمل التطوعي من أجل أهداف التنمية المستدامة من خلال التعجيل بالاستثمار في قياس حجم العمل التطوعي؛

- (ب) زيادة الدعم المقدم لجمع الأدلة والإحصاءات المتعلقة بالعمل التطوعي⁽³⁾ والمساهمات الاقتصادية والاجتماعية للمتطوعين، إضافة إلى القصص التي تسلط الضوء على تأثير المتطوعين وعملية التحول التي تحدث في حياتهم الخاصة؛
- (ج) دعم مجموعة واسعة من ممارسات التطوع الجيدة القائمة على الأدلة؛ وتبادل المعارف؛ وزيادة سبل التصدي للحواجز التي تحول دون تطوع الفئات المهمشة.

تاسعا - الشيخوخة

- 65 - مع تزايد عدد كبار السن بشكل كبير في العالم، يتزايد التمييز ضد فئة عمرية معينة والتمييز على أساس السن؛ وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 هذا الواقع. ولئن كان بعض كبار السن يحتاجون إلى رعاية متخصصة، فإن معظمهم نشطون ويساهمون بشكل حيوي في حياة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل. والمساهمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء والرجال الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما لم تحظ بعد بالاعتراف الكامل، وإن وجب الاعتراف بها بشكل كامل وإدراجها في جهود إعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة العالمية مع النهوض في الوقت نفسه بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030.
- 66 - ولتحقيق ذلك، لا بد من اتباع مسار شامل لجميع الفئات العمرية بالكامل من أجل التعافي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتطبيق تشريعات وسياسات شاملة لجميع الفئات العمرية على نطاق العالم؛ ووضع صك قانوني دولي لحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق كبار السن؛ ووضع سياسات تدعم إيجاد مجتمع عادل لجميع الناس من كل الأعمار وفي كل مكان.

الرسائل الرئيسية

- 67 - يمكن بلورة الرسائل التالية:
- (أ) إتاحة الحصول على التعليم والتعلم مدى الحياة من منظور يغطي جميع مراحل الحياة ويشمل الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاما لضمان النمو الاقتصادي الوطني والإدماج والصحة في مرحلة الشيخوخة والاستقلالية؛
- (ب) ينبغي إعطاء الأولوية لتداخل التمييز الجنساني والتمييز على أساس السن، لضمان المساواة بين الجنسين؛
- (ج) يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة وإيجاد سبل الانتصاف القانوني لإنهاء ومنع العنف والانتهاك على أساس نوع الجنس لجميع الناس طوال حياتهم؛
- (د) تدعو مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة إلى جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالعمر على نحو شامل وإجراء التحليلات المصنفة حسب العمر بشأن كبار السن، حيث إن الافتقار إليها يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(3) انظر <https://ilostat.ilo.org/topics/volunteer-work/>.

(هـ) لا بد من اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل مجتمع شامل لجميع الفئات العمرية، لا يترك أحدا خلف الركب.

توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء

68 - ينبغي للدول الأعضاء وضع سياسات وبرامج تعليمية تكفل ما يلي:

- (أ) ضمان الحصول على فرص التعلم مدى الحياة بتكلفة معقولة بعد سن التقاعد لجميع من يعتمدون على العمل لضمان سبل عيشهم، ولمن يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية؛
- (ب) توفير التدريب الرقمي والمالي والمهني وإعادة التدريب لكبار السن من أجل ضمان فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاعتماد على الذات والاستقلالية في سن الشيخوخة؛
- (ج) توسيع نطاق التغطية بشبكة الإنترنت بتكلفة معقولة للجميع بهدف زيادة فرص حصول كبار السن على التعلم مدى الحياة عن طريق الشراكات مع دوائر الصناعة والمجتمع المدني؛
- (د) استحداث التعليم بالوسائل غير الرقمية لكبار السن لإدارة صحتهم، ورفع مستوى مهارات العمل، والمشاركة المجدية في الحياة المدنية والثقافية.

69 - ينبغي للدول الأعضاء الاستثمار في المساواة بين الجنسين من خلال ما يلي:

- (أ) الاعتراف بالآثار التي تترتب مدى الحياة على التمييز الهيكلي على أساس نوع الجنس والسن، وهو ما يحرم المسنات من العمل، وتأمين الدخل، وحيارة الممتلكات، والحصول على الخدمات الصحية المناسبة، والحق في الحماية الاجتماعية والاستقلالية؛
- (ب) ضمان مراعاة منظور جنساني في السياسات وحملات التوعية بشأن إيذاء المسنين؛
- (ج) استخدام وجمع بيانات تغطي جميع مراحل الحياة عن سوء المعاملة والإهمال والاستغلال المالي وقتل الإناث والإبلاغ عن عوامل الخطر التي تحق بالمسنات في جميع الأماكن، بما في ذلك في دور الرعاية؛
- (د) الاعتراف بالكيفية التي كشفت بها جائحة كوفيد-19 عن الاستخفاف بحقوق كبار السن واتخاذ إجراءات في هذا الصدد، لا سيما تأثير هذا الاستخفاف على المسنات، اللواتي يمثلن غالبية كبار السن وأكثر المسنين شيخوخة في العالم.

70 - ينبغي للدول الأعضاء معالجة المشاكل النظامية للأغراض التالية:

- (أ) ضمان إعداد بيانات موثوقة عن السن، تكون متاحة في الوقت المناسب ومصنفة بدءاً من سن 49 عاماً، وحتى سن 100 عام وبعدها، باعتبارها الركن الأساسي الذي تقوم عليه السياسة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) تشجيع أصحاب المصلحة المتعددين وإشراك جميع الفئات العمرية في كل مكان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

عاشرا - مشاركة منظمات المجتمع المدني الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

71 - تعتقد منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن العالم لا يزال يتخبط في أزمات عالمية كبرى، وأن إعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة ستظل ضربا من الأوهام ما لم تتم معالجة الأسباب الهيكلية والحوازر النظامية. وما فتئت أوجه عدم المساواة والانبعاثات ومظاهر الجوع تتزايد باستمرار؛ وما انفك الحيز المدني والحريات الديمقراطية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في تراجع منذ اعتماد خطة عام 2030. وما برح معدل الحد من الفقر ينخفض. والجهود المبذولة نحو التعافي المستدام تخذل الناس، وأكثر من ثلث البشرية لم يتلقوا بعد الجرعة الأولى من اللقاح. وقد أبرزت الجائحة بشكل صارخ التصدّعات النظامية في اقتصاد المنطقة وحوكمتها ومجتمعاتها. وتتطلب الظروف استجابة غير مسبوقة للتعافي من الجائحة وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز تعددية الأطراف والجهود الوطنية التعاونية والشاملة للجميع.

72 - ووفقا للمنشور المعنون تقرير آسيا والمحيط الهادئ عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة لعام 2022: اتساع الفوارق في خضم كوفيد-19، الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخرا، فإن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق في المنطقة، بالوتيرة الحالية، قبل عام 2072. ولا توجد أي منطقة دون إقليمية أو أي بلد في وضع يتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بالوتيرة الحالية. فهناك تراجع مستمر في هدي الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12) والعمل المناخي (الهدف 13) ويظهر العديد من الأهداف الأخرى اتجاها نحو التراجع أو عدم التقدم. وخطة عام 2030 وعد لم يتحقق بالنسبة للفتيات في المناطق الريفية والنساء واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والمنتمين إلى الفئات العرقية والطبقات والمجموعات الإثنية الذين هم في أسفل الهرم.

73 - وشهدت غالبية بلدان المنطقة زيادة لا يمكن تحملها في الديون السيادية وزيادة التدفقات المالية غير المشروعة وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية وتناقص إمكانية الوصول إلى التجارة، مما أدى إلى فقدان الحيز المالي والسياساتي، وهي تكافح من أجل تحقيق التعافي. وأما الاتفاقيات التجارية المثقلة بأحكام مثل آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تزيد من استنزاف قدرات الدول دون عقاب. وأدت الأزمة إلى زيادة خصخصة إدارة الموارد الطبيعية والهيمنة عليها من خلال عدد كبير من السياسات الليبرالية الجديدة، والانتقاص من الضمانات البيئية والاجتماعية؛ وتفاقم ضعف نظم الحماية الاجتماعية وازداد عبء عمل المرأة في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر أضعافا مضاعفة. وأدت ندرة فرص العمل إلى زيادة ترسيخ استغلال اليد العاملة. وبالنسبة لملايين عديدة، فإن حلول عقد العمل ينذر بطلوع فجر كاذب.

74 - وتمثل المنطقة أيضا الطرف المتضرر من الأزمات والكوارث المناخية الجامحة، وسرعة فقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء والتلوث بالمواد البلاستيكية. فآسيا شهدت ثلث الكوارث المرتبطة بالطقس والمناخ والمياه، وسُجل فيها ما يقرب من نصف الوفيات وثلث الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تلك الكوارث في الفترة الممتدة من عام 1970 إلى عام 2019. وتعتمد الغالبية العظمى من سكان المنطقة على القطاعات المعرضة لآثار تغير المناخ. وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ أغنى منطقة في العالم من حيث التنوع البيولوجي. بيد أن التوقعات الأخيرة تشير إلى أن 42 في المائة من التنوع البيولوجي في جنوب شرق آسيا قد يُفقد بحلول نهاية القرن وأن نصفه على الأقل سينقرض على الصعيد العالمي. أما شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا فهي المناطق دون الإقليمية الأكثر تلوثا، حيث تشهد مليوني حالة وفاة مرتبطة بالتلوث في كل عام. وتتحمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما بلدان المحيط الهادئ، بدورها وطأة

التلوث بالمواد البلاستيكية رغم أنها لا تسهم إسهاما يُذكر في هذا النوع من التلوث، وذلك بسبب تغير النظم الإيكولوجية والاقتصاد البحري، وانخفاض الإيرادات المتأتية من المحيطات، والتلوث بالمواد البلاستيكية الدقيقة. ويساور منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لأن هذه الأولويات الإقليمية لا تُدرج أبدا في المناقشات المواضيعية العالمية الدائرة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ولا توجد جهود متناسبة في خطة عام 2030 لمعالجة هذه الشواغل الملحة.

75 - ورغم ندرة الموارد المتاحة لضمان التعافي من الأزمة على نحو مستدام مع القدرة على الصمود، تشهد المنطقة أيضا زيادة في العسكرة، وخطر الحرب بات يلوح في الأفق بشكل متزايد. وأصبح العديد من البلدان في حالة عسكرة دائمة مع ارتكاب انتهاكات غاشمة لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية والفئات السكانية المهمشة، إضافة إلى استخدام السيطرة الذكورية كأداة سياسية. ومن آثار عدوان روسيا على أوكرانيا إضفاء الشرعية على حيازة السلاح النووي كوسيلة للردع، ووجود ثماني دول نووية في المنطقة، مع وضع عتبات منخفضة للغاية لاستعمال الأسلحة النووية، وضع لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام. وتحتاز بلدان في المنطقة إلى مجموعات إمبريالية متنافسة، وتلقي زيادة التوترات الجغرافية السياسية بظلال قاتمة على آفاق تحقيق السلام الدائم، والقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الاستدامة في المنطقة. ولا يزال إحلال السلام شرطا لا غنى عنه لتحقيق خطة عام 2030 في المنطقة.

76 - ويجب أن تتجاوز عملية الاستعراض الوطني الطوعي العواصم وأن تكون أكثر شمولاً بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بمن فيهم السكان المتضررون والمهمشون. ويتعين على المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يضمن إدراك الدول الأعضاء أهمية وجود عمليات وطنية وإقليمية. وعلى الرغم من أن غالبية البلدان قدمت بالفعل استعراضاتها الوطنية الطوعية، فإن خاصية التعلم من الأقران في الاستعراضات لم تتحقق لأن البلدان لا تتناول سوى جهودها الفضلى، متغاضية عن التحديات الحرجة والإخفاقات والثغرات التي تعترض السياسات. وإذ تقترب من موعد الدورة الثالثة من الاستعراضات الوطنية الطوعية، يجب أن يحتل الطابع "الوطني" للاستعراضات مركز الصدارة.

77 - وقد فشل الإعلان الوزاري إلى حد كبير في تحقيق تطلعات الشعوب بسبب طابعه التقليدي الذي يفتقر إلى الطموح بدلا من الدعوة إلى تغييرات تحويلية وإجراءات موجهة نحو النتائج. وشككت الدول الأعضاء في مفاهيم مستقرة وصياغة متفق عليها بشأن قضايا أساسية لحقوق الإنسان وحقوق الطفل وتمكين المرأة، ولوحظ انقسامها عندما تدعو الحاجة إلى بذل جهود أكثر طموحا.

حادي عشر - الآلية الإقليمية الأفريقية المعنية بالمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين

78 - في الوقت الذي يكافح فيه العالم للتعافي من أزمة معقدة تفاقت بسبب جائحة كوفيد-19، أتيحت لأفريقيا الفرصة لكي تحدد بشكل أفضل التحديات التي تعوق تنميتها الحقيقية في وضع عالمي يتغير أكثر فأكثر. والتغيرات المناخية والجيوسياسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعقلية واقع لا يمكن تجنبه ويستدعي تهئية بيئة قارية مختلفة، من خلال تغيير النموذج في العديد من مجالات الحياة إن لم يكن كلها، باعتبار ذلك مقياسا لنجاح الوحدة الأفريقية.

79 - ويتجلى من التفكير ملياً أن الطريق نحو بناء مستقبل أفضل، مع الحفاظ على أفريقيا خضراء شاملة للجميع وقادرة على الصمود لتحقيق خطة عام 2030 والأهم من ذلك لتحقيق خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، ينبغي أن يتجاوز مجرد إجراء المناقشات وأن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة، في إطار المتابعة بعد إجراء استعراض جدي لجميع الإنجازات والإخفاقات التي شهدتها أفريقيا.

80 - وبالتالي، فإن نجاح عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة (2021-2030) يجب أن يتحقق من خلال أساس مسوّغات منطقية أفريقية واضحة وصريحة، بدءاً من هذه الخطوة الأولى في عام 2022، التي تشجع من خلالها الآلية الإقليمية الأفريقية في تقييم متعمق لمدى التقدم الذي أجزته هذه القارة حتى الآن في مجالات التعليم، والمساواة بين الجنسين، وحفظ الموارد البحرية، وحماية الغابات والتنوع البيولوجي، والشراكة العالمية للتمويل المستدام من أجل التنمية.

81 - وينبغي أن تركز أفريقيا على تحديد الاستراتيجيات والإجراءات السياساتية الطموحة، ليس لإعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19 وتوسيع نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 بشكل كبير في الفترة 2021-2030 فحسب، ولكن قبل كل شيء لإيجاد وتمهيد طريقها الخاص نحو التنمية، بالاعتماد على قيمها وإمكاناتها الجوهرية. وينبغي أن تحصل القارة على موارد كافية للاستثمار في التنمية المستدامة باعتبارها رؤية من خلال الوقوف على تحديات التنمية المستدامة لأفريقيا؛ وحصر الموارد والأصول الأفريقية (الطبيعية والبشرية)، مع تحديد واضح للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة؛ وإعادة تحديد المصالح الأفريقية في التعاون العالمي على أساس توقعات المواطنين الأفارقة؛ وتقييم الإنجازات الأفريقية بهدف ترتيب واختيار عوامل التقدم التي تتجاوز المعتقدات التقليدية. وينبغي القيام بذلك بعد الاعتراف بجميع مواطن الضعف ذات الصلة بما فيها تلك التي تشوب: (أ) خطة عام 2063؛ و (ب) "اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"؛ و (ج) الاحتياطات المالية والنقدية الموجودة في العديد من البلدان الأفريقية بينما تقتصر بلدان أخرى إلى الحد الأدنى من الموارد اللازمة؛ و (د) رصيد الموارد البشرية (بما في ذلك الشتات، وقدامى المحاربين، والمسنين) الذي تكوّن على مدى سنوات ويجب فقط تخصيصه بشكل جيد؛ و (هـ) تعزيز المشاركة الأفريقية في المجالات العالمية استناداً إلى تحديد مصلحة أفريقيا بشكل جيد؛ و (و) تجشم مخاطر معقولة بالنسبة للمستقبل على أساس الاعتماد على الذات.

82 - وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لمسائل من بينها ما يلي: (أ) الأخذ بأسلوب جديد للتعاون الدولي بشأن التمويل يقوم على المواءمة مع احتياجات الأفارقة وتوقعاتهم والاستفادة بشكل إيجابي من الموارد الطبيعية الأفريقية لتعزيز موقف القارة في المفاوضات؛ و (ب) وضع نموذج جديد للتعاون بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات من أجل خدمة المصالح الوطنية في جميع البلدان.

ثاني عشر - المجتمعات المحلية التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب

83 - تعد المجتمعات التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب، والتي تزيد على 260 مليون شخص، من بين أشد المجتمعات تعرضاً للتمييز والاستبعاد فيما يتعلق بالتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فهذه المجتمعات، التي يشار إليها بأسماء منها مجتمعات الداليت والحرطين والمالينكي والروما والسنتي والغجر وكولومبول، تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والتمييز والعنف عبر الأجيال. وذلك يمنع أفرادها من التمتع بحقوقهم واستحقاقاتهم ومن المشاركة المجدية في الحياة العامة.

84 - وهناك نسبة كبيرة بشكل غير متناسب من أفراد هذه المجتمعات الذين لا يملكون أرضاً، أو يملكون حيازات صغيرة وهامشية، ويكسبون معيشتهم بالعمل في القطاع غير الرسمي وغير المنظم. فهم عمال زراعيون أو عمال في الصرف الصحي أو في المزارع أو في المصانع أو مساعدون منزليون أو كئاسون أو جامعو نفايات أو بائعون متجولون ونحو ذلك. وفقد كثير منهم عملهم خلال الجائحة وتدابير الإغلاق الشامل المترتبة عليها.

85 - وأضافت جائحة كوفيد-19 درجة أخرى من التمييز إلى درجات السلم الاجتماعي الموجودة قبلها. ويتراوح التأثير المتعدد الأبعاد لكوفيد-19 بين الفقر والجوع والبطالة والحرمان والقيود المتعلقة بالحصول على خدمات الرعاية الصحية، وزيادة حوادث العنف ضد النساء والفتيات والوصم، وأكثر من ذلك بكثير. ومن المشاكل العديدة التي أثرت على هذه المجتمعات، القيود المفروضة في مجال النقل، ومحدودية سلاسل التوريد، وعرقلة سبل الحصول على حصص الإعاشة، والتمييز في توزيع الأغذية، وتقييد إمكانية الحصول على المياه ومنتجات النظافة الصحية ومرافق الصرف الصحي. وحُرمت من خدمات الرعاية الصحية إلى جانب الخدمات والسلع الأخرى على أساس أنها تؤدي إلى نقل مرض كوفيد-19.

86 - وفي ظل استمرار إغلاق المرافق التعليمية وإجراء معظم عمليات التدريس عبر الإنترنت، عانى الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية تقل فيها أو تنعدم إمكانية الوصول إلى مرافق الإنترنت من أضرار لا يمكن تداركها. وعلاوة على ذلك، بات الاستثمار في الهواتف والحواسيب المحمولة خلال هذا الوقت مستحيلاً بسبب أسعارها الباهظة.

87 - ولئن كان من المستحيل قياس الآثار المترتبة على الجائحة في الأجل الطويل بشكل كامل، يمكن القول إنها أدت إلى انتكاس التقدم الذي أحرز على مدى سنوات عديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان. وإذ تشرع البلدان في إعادة البناء، يجب النظر بجدية إلى شعار 'عدم ترك أحد خلف الركب'. وبالنسبة للمجتمعات ذاتها، من المرجح أن يتدهور وضعها الاجتماعي السياسي الاقتصادي إذا لم تتخذ مبادرات محددة الأهداف لتحقيق التعافي على المدى الطويل.

التوصيات

88 - يجب على الحكومات أن تعترف بسكان المجتمعات التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب وأن تسجلهم وتصنفهم حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة وحالة الدخل.

89 - يجب على الحكومات حصر حالات كوفيد-19 بطريقة مصنفة، بما في ذلك حالات دخول المستشفى والتعافي والوفاة والتطعيم في صفوف هذه المجتمعات، على غرار نموذج شفافية البيانات العرقية في الولايات المتحدة، لتوثيق تحديات الصحة العامة التي تواجه مختلف الفئات من أجل اتخاذ التدابير السياسية المناسبة.

90 - يجب على الحكومات تعزيز الالتزامات المالية لضمان صحة المرأة وتعليمها وخطط الإنعاش الطويلة الأجل لتوليد الدخل وتأمينه للعاملين في القطاع غير الرسمي، وتوفير الحماية الاجتماعية للمجتمعات التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

- 91 - يجب سن سياسات وتشريعات من أجل التصدي للإقصاء والتمييز والعنف ضد هذه المجتمعات في أثناء الكوارث، بما في ذلك الأوبئة والجوائح.
- 92 - يجب على الحكومات أن تدعم تعزيز منظمات ورابطات العمال (نقابات العمال) التي ترصد معايير العمل والأجور، خاصة في البلدان التي تم فيها تخفيف قوانين العمل بعد تدابير الإغلاق الشامل أو التي لا توجد فيها حماية قانونية كافية للعمال، بمن فيهم النساء العاملات.

ثالث عشر - المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين

- 93 - كان تنفيذ خطة عام 2030 متعثراً أصلاً حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وتفاقم أوجه الضعف التي تعاني منها أشد الفئات تخلفاً عن الركب، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين كما كشفت هذه الأزمة عدم حماية حقوق الإنسان الواجبة لهم. ولئن كانت جائحة كوفيد-19 مصدر ضرر للجميع، فإنها فرضت عبئاً كبيراً على الفئات السكانية المهمشة بصفة خاصة. ولما كان العالم يطمح إلى إعادة البناء على نحو أفضل، من الأهمية بمكان أن تكون هذه الفئات في صميم جميع عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم.
- 94 - ويعاني أفراد مجتمع الميم في جميع أنحاء العالم من الوصم والتمييز والعنف وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية، ويواجهون حواجز كبيرة في الحصول على الفرص والخدمات الإنمائية. ويزداد التهميش في حق أفراد مجتمع الميم الذين يواجهون أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز بسبب نوع جنسهم وسنهم وعرقهم وأصلهم الإثني وقدرتهم وفتنهم وطبقته الاجتماعية ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي ووضعهم من حيث الهجرة وغير ذلك من العوامل التي تسبب الإقصاء.
- 95 - وأسفر العديد من تدابير التصدي للجائحة عن تقويض سيادة القانون، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ الديمقراطية، أو كانت تمييزية بطبيعتها. وأدى ذلك إلى زيادة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والسياسية وتعزيز الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية والغذاء والمأوى، وهو ما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة أصلاً وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها مجتمع الميم.
- 96 - ويجب أن يكون مجتمع الميم في صميم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها، خاصة في إطار المسألة الشاملة للهدف 5، وهي تحقيق المساواة الجنسية، إذ لا توجد مساواة جنسانية دون إدماج أفراد مجتمع الميم بشكل كامل.
- 97 - ولا تزال هناك قوانين وسياسات عقابية تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. ومنها القوانين التي تجرم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين، وتتوغل أشكال التعبير الجنساني، وعدم الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أو التعرض له، أو نقله، والتي تمنع الوصول إلى التنقيف الجنسي الشامل الذي يشمل الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية.

98 - ولا بد للدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تتخذ تدابير عاجلة لإنهاء تجريم أفراد مجتمع الميم واعتبارهم مرضى، ولحظر الجهود الرامية إلى تغيير الميل الجنسي والهوية الجنسية، وتقليل العقبات التي تمنع من الاستفادة من خدمات التنمية البشرية، ولوضع وتنفيذ سياسات وقوانين وبرامج عامة تشمل وتلبي احتياجات أفراد مجتمع الميم وتضمن عدم تركهم خلف الركب. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعديل القوانين التي تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني المعنية بمجتمع الميم على التسجيل القانوني وممارسة حريتها في تكوين الجمعيات والتعبير، والقوانين التي تعاقب المدافعين عن حقوق الإنسان الواجبة لمجتمع الميم.

99 - وموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022، وهو "إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، يتيح للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الفرصة لإشراك مجتمع الميم وإنهاء الهياكل الأبوية القائمة على الغيرية الجنسية وتوافق الهوية الجنسية مع نوع الجنس عند الولادة في مبادراتها المتعلقة بإعادة البناء والتنمية. وتدعو مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بمجتمع الميم جميع أصحاب المصلحة إلى جمع بيانات مصنفة وسليمة ومأمونة عن الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية والاسترشاد بها في جهودهم نحو تحقيق خطة عام 2030 بطريقة شاملة للجميع. وتدعو مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالمثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين الدول الأعضاء إلى ضمان سلامة الجميع من العنف والتمييز وتمكينهم من ممارسة حقوقهم على قدم المساواة من أجل النجاح في التعافي على نحو مستدام ومرن وإعادة البناء على نحو أفضل.

رابع عشر - تمويل التنمية

100 - أدت الأزمة الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، حيث ساهمت الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في دعم الاقتصاد العالمي. والمجموعة الرئيسية لتمويل التنمية تدعو على وجه الاستعجال إلى إيجاد الحلول النظمية التالية لمعالجة الخلل الذي يعتبر الهيكل الاقتصادي العالمي:

(أ) تنظيم مؤتمر المتابعة المقبل للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (مونيتري+20). فهناك ضرورة ملحة لإنشاء هيكل اقتصادي عالمي جديد على أساس ديمقراطي يعمل من أجل الشعوب والكوكب من خلال ذلك المؤتمر؛

(ب) إلغاء الديون وإنشاء آلية لتسوية الديون السيادية في الأمم المتحدة لمعالجة مسألة الديون غير المشروعة التي لا يمكن تحملها. فمن الواضح أن المبادرات الدولية المخصصة حالياً لمعالجة تسوية الديون غير كافية وأن الحلول النظمية لها أهمية حيوية لتجنب الآثار المدمرة، وخاصة على البلدان النامية؛

(ج) وضع اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة من أجل التصدي للملاذات الضريبية وإساءة استخدام الشركات المتعددة الجنسيات للضرائب وغير ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة، في إطار عملية حكومية دولية عالمية على مستوى الأمم المتحدة. فما لم تعالج بصورة عاجلة أوجه القصور التي تعترى النظام الضريبي الدولي، ستستمر البلدان في جميع أنحاء العالم في خسارة بلايين الدولارات بسبب التدفقات المالية غير المشروعة؛

(د) إعلان وقف اختياري لقضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وإلغاء جميع أحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من معاهدات الاستثمار الثنائية والاتفاقات التجارية، وعدم تنفيذ الالتزامات التجارية والاستثمارية الحالية، بما في ذلك قواعد حقوق الملكية الفكرية بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمعايير الإضافية لهذا الاتفاق حيثما تعارضت تلك الأحكام مع أهداف السياسة العامة، أثناء الجائحة؛

(هـ) استعراض النتائج الإنمائية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، وآليات التمويل الأخرى المنشأة لتعزيز نهج "التمويل الخاص أولاً" فيما يتعلق بالبنية التحتية والخدمات العامة. وكانت جائحة كوفيد-19 تذكرة صارخة بأهمية توفير خدمات عامة للجميع تكون مراعية للمنظور الجنساني وعالية الجودة وسهلة المنال وتقدم في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة، وإقامة بنية تحتية مستدامة؛

(و) التعجيل بتنفيذ التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لهذه المساعدة بل وتجاوزه في شكل منح غير مشروطة. وبما أن طموحات خطة عام 2030 تركز على المستقبل، فمن الأهمية بمكان الوفاء بالالتزامات الطويلة الأمد بتقديم المساعدة الإنمائية الدولية، بما في ذلك ضمان جودتها وفعاليتها، وضمان الالتزام بسد العجز في الأهداف التي لم تتحقق في السنوات الماضية إضافة إلى الأهداف المستقبلية المتعلقة بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ز) تقييم المخاطر النظامية التي تشكلها أدوات وجهات فاعلة غير لمنظمة أو غير منظمة تنظيمياً كافياً في القطاع المالي. ويشمل ذلك تنظيم وكالات تقدير الجدارة الائتمانية والإشراف عليها، ووضع إطار عالمي لتنظيم دوائر إدارة الأصول، والتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن أهمية إدارة حسابات رأس المال؛

(ح) وضع آلية عالمية لتقييم آثار التكنولوجيا في الأمم المتحدة. ففي الوقت الذي تتصدى فيه الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات لإدارة التكنولوجيات الرقمية، هناك حاجة ملحة إلى إجراء مداورات شفافة وشاملة بشأن الآثار الحالية والمحتملة لهذه التكنولوجيات على البيئة وسوق العمل والسياسات الضريبية وسبل كسب الرزق والمجتمع؛

(ط) اتخاذ تدابير لضمان الحيز المالي وتوسيع نطاق التعاون الدولي من أجل إيجاد فرص العمل اللائق وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة ومعايير منظمة العمل الدولية. توضح الجائحة أهمية ضمان حيز مالي كاف لدعم توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية وتوفير تغطية شاملة مع وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية.

خامس عشر - الأوساط العلمية والتكنولوجية

101 - بعد مرور عامين على تفشي جائحة كوفيد-19، يجد العالم نفسه في منعطف أهم من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بات مهدداً ليس فقط بالمخاطر النظامية الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ وما يتصل به من أزمات بيئية أخرى، ولكن أيضاً بالآثار المروعة للحرب الروسية الأوكرانية. وفي وقت يتعين فيه التعاون الدولي لحل أكثر المشاكل إلحاحاً في مجتمعاتنا المترابطة، يهدد النزاع الدائر بعرقلة جميع الجهود العالمية الرامية إلى معالجة هذه المشاكل وتحقيق عالم قادر على الصمود

وعادل ومستدام لصالح الجميع. وتعرب المجموعة الرئيسية للأوساط العلمية والتكنولوجية عن استيائها الشديد ومخاوفها العميقة إزاء المواجهة العسكرية، التي لا قبل لأي بلد أو مجتمع في العالم بتحمل تبعاتها.

102 - وعلى الرغم من أن الجائحة حدث شامل، فإن الاستجابات التي وضعتها معظم الحكومات لا تزال تركز إلى حد كبير على التدابير الصحية وتتضمن تدابير غير كافية لمعالجة الآثار الأوسع نطاقا على المجتمعات. ولئن كانت التدابير السياسية الحالية تركز على التصدي للأزمة الفورية وعلى العواقب القصيرة الأجل، فإن القرارات المتخذة اليوم ستؤثر على نتائج الجائحة في المدى الطويل، ولا بد من منظور طويل الأجل. فالجائحة أزمة عالمية أولا وقبل كل شيء، ويجب أن تكون الاستراتيجيات الوطنية المدروسة بعناية للتصدي لكوفيد-19 مدعومة بالتعاون والتضامن الدوليين.

103 - وعلى الرغم من القلق المتزايد والمشارك بشأن تألب نقاط التحول البيئية، فإن تدهور البيئة آخذ في التسارع. ويبدو أن تعبئة الحكومات بشكل لم يسبق له مثيل لمواجهة جائحة كوفيد-19 لم تخدم قضية الاستدامة بدرجة كبيرة، على الرغم من التعهدات المتكررة بتحقيق التعافي على نحو مستدام ومراع للبيئة.

104 - كما أن تأثير الخطر النظامي لكوفيد-19 يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى فهم أفضل للمخاطر النظامية التي تهدد المحيطات، وإعداد التدابير اللازمة لمواجهة الأزمات التي تهدد استقرار المناخ في المستقبل. والتحول الرئيسي في حالة المحيط ستتجاوز بكثير العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وفي عام 2022، يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات جماعية كبيرة على وجه السرعة لحماية المحيطات وإنعاشها.

105 - ويجب أن يشمل التعافي من كوفيد-19 على الأجل الطويل إصلاح النظم الإيكولوجية وتحويل علاقة الإنسان بالطبيعة بطرق عادلة ومستدامة. وينبغي وضع البحث العلمي بشأن العلاقات الدينامية والمتعددة الأوجه بين الناس والطبيعة في صميم عمليات اتخاذ القرار ووضع السياسات لإرشاد أنشطة الإصلاح والمسارات البديلة للتنمية في انسجام مع الطبيعة.

106 - وقد أثارت جائحة كوفيد-19 أزمة عالمية في مجال التعلم حيث فرضت جميع البلدان تقريبا قيودا شديدة على الوصول الشخصي إلى مرافق التعليم أثناء الجائحة. والآثار الضارة على التعليم هي مخلفات دائمة للجائحة. وسيعاني الملتحقون بالقوة العاملة مستقبلا من نقص في التعليم سيكون له بدوره آثار سلبية كبيرة على الإنتاجية في المستقبل. ولذلك ينبغي أن تكون السياسات الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للجائحة في مجال التعليم على رأس جدول أعمال واضعي السياسات في كل مكان.

107 - ونظرا لاستمرار نقشي الجائحة وتزايد الظواهر الجوية والمناخية القصوى، يلزم إقامة شراكة أقوى بكثير وأكثر مرونة بين العلم والسياسات والممارسين لمواجهة الحالات السريعة التطور التي تكمن وراءها دوافع متعددة وتترتب عليها آثار متنوعة على الصعيدين الوطني والمحلي. وهناك حاجة ملحة إلى الالتزام بدعم تطوير القدرات العلمية في جميع أنحاء العالم، ومناصرة السياسات والممارسات المنفتحة في مجال العلوم، وزيادة التعاون العلمي الدولي المتعدد التخصصات إذا أراد العالم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

سادس عشر - إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

108 - لقد أثبتت جائحة كوفيد-19 أن مواطن الضعف المتأصلة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية للمخاطر النظامية ينبغي أن تعالج بعناية ضمن نهج تشمل المجتمع بأسره، للحيلولة دون وقوع مزيد من الآثار السلبية

على التنمية، لا سيما في صفوف الفئات المهمشة. ومن هذه الزاوية، أصبح المفهوم الأساسي للقدرة على الصمود، الذي يحظى بالأولوية في إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، يشكل تدريجياً جزءاً لا يتجزأ من الامتثال في الوقت المناسب للأهداف المحددة في خطة عام 2030.

109 - ومن خلال أربع أولويات وثمانية أهداف، يوفر إطار سِندي توجيهات لربط الحد من مخاطر الكوارث بأهداف التنمية المستدامة كما ينبغي. ولذلك، فإن وسائل النهج المقترح في إطار سِندي تشكل موارد قيمة لبناء القدرة على الصمود من منظور شمولي.

110 - ونظراً لأن الديناميات التي تفرضها السيناريوهات القائمة على المخاطر النظامية المتعددة المصادر تزداد تعقيداً بسبب السياق العالمي الذي يسوده عدم اليقين الناجم عن جائحة كوفيد-19، والمخاطر الحالية والجهود الدولية الرامية إلى التغلب على التحديات غير المسبوقة، يتبين أن الاستراتيجيات القائمة على الوعي بالمخاطر لها أهمية حاسمة في التحول النموذج من أجل تنفيذ خطة إعادة البناء على نحو أفضل. ومن ثم، فإن الجهات صاحبة المصلحة في إطار سِندي تشجع التعاون الشامل والمشارك بين القطاعات لتعزيز أهمية الحد من مخاطر الكوارث من أجل التنمية المستدامة.

111 - وبالنظر إلى أن التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية المحلية لها تأثير عميق على إدارة تحقق المخاطر، فإن الحلول المراعية للسياق التي تأخذ في الاعتبار الفئات المستهدفة في حالات الضعف القوي لا بد أن تتضمن سياسات واستراتيجيات عامة لإدارة مخاطر الكوارث المتعددة المصادر. والطريقة الرئيسية المجربة لبناء القدرة على الصمود بمقتضى قيم التعهد بوعده "عدم ترك أحد خلف الركب" هي تفويض سلطة تخصيص الموارد حسبما تقتضيه الظروف ومواطن الضعف الموجودة في المجتمع المحلي، وهي تكفل الوفاء بالاحتياجات المحلية بشكل جماعي.

112 - ويؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يُعترف بأنه منبر الأمم المتحدة الرئيسي المعني بالتنمية المستدامة، دوراً رئيسياً في ضمان إحراز تقدم على أساس الوعي بالمخاطر في التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لتوافق الآراء داخل العناصر التي تشكل آلية أصحاب المصلحة في إطار سِندي، تقترح مجموعة أصحاب المصلحة منح الأولوية لتوجيه النداءات الشاملة التالية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022:

- (أ) الاعتراف بالمخاطر النظامية والاستراتيجيات القائمة على الوعي بالمخاطر باعتبارها عناصر أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) تعزيز مرونة الفئات المستهدفة ودفع التحول النموذجي نحو تقييم فعال للمخاطر النظامية تبعاً للأولويات الأربع المحددة في إطار سِندي؛
- (ج) التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين عبر القطاعات من أجل التصدي على نحو ملائم للتحديات المقبلة المتمثلة في المخاطر النظامية المتعددة المصادر؛
- (د) تفويض السلطة في تخصيص الموارد كوسيلة لتقديم المساعدة على أساس أوجه الضعف؛
- (هـ) تطبيق حلول مراعية للسياق تعبر عن الاحتياجات المحلية من حيث السياقات الاجتماعية والاقتصادية وأوجه الضعف.